

موجز التوصيات الختامية الواردة في

تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن توثيق الانتهاكات الناجمة عن
العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وآثارها على التمتع بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

الدكتور مال الله الحمادي
نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين
رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق

21 يوليو 2026

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أُختتم تقرير توثيق الانتهاكات الناجمة عن العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين
وآثارها على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بمجموعة شاملة من
التوصيات العملية التي توزعت على ثلاثة مستويات رئيسية.

وتشيد المؤسسة بالأمر الملكي الصادر بإنشاء وتشكيل لجنة توثيق ملحة الصمود
الوطني كآلية وطنية مهمة لبيان صمود الشعب البحريني وتوثيق جميع الأضرار
والانتهاكات، بما يدعم جهود المساءلة والتعويض وجبر الضرر

وفيما يلي موجزا للتوصيات الواردة في التقرير الحقوقي:

أولاً: توصيات على المستوى الوطني

- إنشاء صندوق وطني لجبر الضرر وتعويض المتضررين بصورة عاجلة، إلى حين
استرداد التعويضات المستحقة وفقاً لقواعد المسؤولية الدولية.



- تعزيز برامج الدعم النفسي والاجتماعي للفئات المتضررة، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال آليات متخصصة للتأهيل وإعادة الإدماج.
- تفعيل دور اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني لتعزيز تنفيذ ونشر قواعد القانون الدولي الإنساني، ومراجعة التشريعات، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز حماية المدنيين والأعيان المدنية.
- تعزيز حماية الأعيان المدنية والبنية التحتية والفضاء الرقمي، ورصد وتوثيق الهجمات الإلكترونية وحملات التضليل الإعلامي وآثارها على الحقوق والخدمات الأساسية.
- تعزيز التعاون والتنسيق الوطني والدولي بين الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المساءلة وحماية أمن الملاحة والممرات الحيوية.
- إعداد تقارير وطنية دورية لتقييم الآثار الإنسانية والحقوقية للاعتداءات، ورصد الاحتياجات، وتطوير التدابير اللازمة للحماية وجبر الضرر ومنع تكرار الانتهاكات.

ثانيًا: توصيات على المستوى الدولي

- تفعيل المسارات القانونية والحقوقية والدبلوماسية الدولية من خلال مخاطبة آليات الأمم المتحدة، ولا سيما الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وتقديم بلاغات وشكاوى موثقة بشأن الانتهاكات الناجمة عن الاعتداءات الإيرانية.
- إعداد وتقديم تقارير ومذكرات قانونية إلى آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل، لتوثيق الآثار الإنسانية والحقوقية، والمطالبة بتوصيات دولية تعزز حماية المدنيين، وجبر الضرر، ومساءلة الدولة المعتدية.
- دراسة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة والمطالبة بالتعويضات استنادًا إلى انتهاكات قواعد القانون الدولي.

- تعزيز التعاون مع المنظمات والوكالات الأممية المتخصصة لتوثيق الآثار الصحية والإنسانية والاقتصادية والغذائية والبيئية المترتبة على الاعتداءات، ودعم جهود التقييم والاستجابة.
- مخاطبة الهيئات الدولية المعنية بالأمن السيرانى لتوثيق الهجمات والتهديدات الرقمية، وتقييم آثارها على البنية التحتية والخدمات الإلكترونية، وتعزيز الدعم الفني والقانوني وآليات التعويض.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الرصد البيئي، وإدارة الكوارث، والاستجابة للطوارئ، وتطوير آليات أكثر فاعلية للوقاية من المخاطر والحد من آثارها الإنسانية والاقتصادية.

ثالثاً: توصيات لتعزيز حماية مختلف حقوق الإنسان في مواجهة آثار الاعتداءات

- الحق في الحياة: تعزيز الجاهزية الوطنية وخطط الطوارئ والحماية المدنية، وتطوير منظومة الملاجئ والإنذار المبكر، وتكثيف التوعية المجتمعية، وتعزيز توثيق الانتهاكات بما يدعم المساءلة وحماية الأرواح.
- الحق في التعليم: تطوير البنية التحتية للتعليم الإلكتروني، وضمان استمرارية العملية التعليمية في الظروف الاستثنائية، ومعالجة الفجوة الرقمية، وتعزيز الدعم النفسي للطلبة، وتأهيل المنظومة التعليمية للاستجابة للطوارئ.
- الحق في الحرية والأمان الشخصي مواصلة تطوير الخطط الأمنية وآليات الاستجابة للطوارئ، وتعزيز التدابير الوقائية والدعم النفسي، وترسيخ الشعور بالأمن والاستقرار، والاستمرار في توثيق الانتهاكات.
- الحق في الصحة: تعزيز جاهزية المنظومة الصحية، وضمان استدامة الخدمات والإمدادات الطبية، ودعم الكوادر الصحية، وتطوير خدمات الصحة النفسية والتأهيل، مع توثيق الآثار والانتهاكات الصحية.
- الحق في العمل: تعزيز مرونة سوق العمل، وتوسيع الحماية الاجتماعية، ودعم القطاعات المتضررة، وتسريع التحول الرقمي، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، وضمان بيئة عمل آمنة ولائقة.



- **الحق في التنقل:** تطوير خطط الطوارئ لضمان استمرارية التنقل والسفر، وتعزيز جاهزية منظومة النقل، وتوفير بدائل لوجستية فعالة، ودعم المسافرين العالقين، مع توثيق الانتهاكات ذات الصلة.
- **حقوق الفئات الأولى بالرعاية:** ضمان استمرارية الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتعزيز الحماية والدعم النفسي للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير آليات الرصد والاستجابة لاحتياجاتهم.
- **الحق في مستوى معيشي لائق:** حماية البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، ودعم الأسر المتضررة، وضمان استقرار الأسواق، وتوثيق الآثار الإنسانية للاعتداءات.
- **الحق في بيئة سليمة:** تطوير منظومات الرصد البيئي وخطط الاستجابة للطوارئ، وتعزيز السلامة البيئية والصناعية، ودعم إعادة التأهيل البيئي، وتوثيق الانتهاكات البيئية وتعزيز التعاون الدولي.
- **الحقوق الرقمية:** تعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية والبيانات، وضمان استمرارية الخدمات الإلكترونية، ومكافحة التضليل الرقمي، وسد الفجوة الرقمية، وتوثيق الانتهاكات الرقمية.
- **الحقوق الثقافية:** تعزيز حماية التراث والممتلكات الثقافية ودور العبادة، وتطوير آليات التوثيق والاستجابة للطوارئ، وضمان استمرارية الأنشطة الثقافية، ودعم تعافي القطاعات الثقافية، وتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وختامًا،

تتقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخالص الشكر والتقدير لجميع من ساهم في إنجاز هذا العمل، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ مملكة البحرين قيادةً وشعبًا، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

علمًا أن التقرير سيكون متوافرًا على الموقع الإلكتروني للمؤسسة باللغتين، إضافة إلى أنه سيتم وضع رمز QR على الشاشة لسهولة الحصول عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.